أَوْلَوِيَّةُ التَّعْبِيرِ بِلَفْظٍ دُونَ غَيْرِهِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ

للدكتور

أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربيّة بالقاهرة ، جامعة الأزهر

المقدمة

الحمد لله ذي الجلال ، والصلاة والسلام على طيب الخلال ، وعلى جميع الآل والصحب الصادقين في الأقوال والأفعال ، وبعد

فالعربية لغة امتازت بغزارة الكلمات ، وتعدد العبارات ، وثراء التراكيب ، وتنوع الأساليب ، والوفاء بحاجة الناطقين بها ، والتلبية لرغباتهم ، والإعراب عن أغراضهم .

ويستدعي ذلك منهم اعتزازًا بها ، واستشعارًا لجمالها ، وإبرازًا لمحاسنها ، وكشفًا عن دقائقها ، وكتب التراث ملأى بذخائرها الرائعة ، وكنوزها الرائقة ، ودُررها الحسان ، التي تجعل ذا الجنان شغوفًا بها ، حريصًا عليها ، ناهلاً منها .

وقد وقعت نظراتي في كتب العربية على تلك الظاهرة ظاهرة (الأولويَّة) ، فدفعني حب المعرفة إلى الوقوف على كنهها ، والتحديد لمواطنها ، والكشف عن أسبابها ، ثم طرحها أمام الباحثين بعد التقديم لكل منها ، وقد جاءت في تسع عشرة مسألة ، هي :

المسألة الأولى : التعبير بـــ(القول) في تعريف الكلام والكلمة أولى من التعبير بـــ(اللفظ).

المسألة الثانية : التعبير بـــ(الجر) أولى من التعبير بـــ(حرف الجر).

المسألة الثالثة : التعبير بـــ(النداء) أولى من التعبير بـــ(حرف النداء).

المسألة الرابعة : التعبير بـــ(الجمع بألف وتاء مزيدتين) أولى من

التعبير بـــ(جمع المؤنث السالم).

المسألة الخامسة : التعبير بـــ(الأمثلة الخمسة) أولى من التعبير بـــ(الأفعال الخمسة).

المسألة السادسة : التعبير بـــ(أل) الموصولة أولى من التعبير بـــ(الألف واللام).

المسألة السابعة : التعبير بـــ(العالِم وغيره) في استعمال (مَنْ) أولى من التعبير بـــ(العاقل).

المسألة الثامنة : التعبير بالْمُعَرَّف بـــ(أداة التعريف) أولى من التعبير بالمعرَّف بـــ(أل).

المسألة التاسعة : التعبير بـــ(أفعال المقاربة) أولى من التعبير بـــ(كاد وأخواتها).

المسألة العاشرة : التعبير بـــ(الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر) أولى من التعبير بـــ(الحروف الناصبة الاسم الرافعة الخبر).

المسألة الحادية عشرة : التعبير بـــ(النائب عن الفاعل) أولى من التعبير بـــ(المفعول الذي لم يسم فاعله).

المسألة الثانية عشرة : التعبير بـــ(اسم التفضيل) أولى من التعبير بـــ(أفْعَل التفضيل).

المسألة الثالثة عشرة : التَّعْبِير بـــ(موافقة النعت متبوعه) أولى من التَّعْبِير بـــ(موافقة منعوته).

المسألة الرابعة عشرة : التعبير بـــ(البدل المطابق) أولى من التعبير بـــ(بدل الكل من الكل).

المسألة الخامسة عشرة : التعبير بـــ(التفريق المجرد) أولى من التعبير بـــ(التقسيم) في معاني (أو).

المسألة السادسة عشرة : التعبير بـــ(ما أصله الفعل أو ما هو به أولى) أجود من التعبير بـــ(الغالب فيه).

المسألة السابعة عشرة : التعبير بـــ(اللام الطلبية) أولى من التعبير بـــ(لام الأمر).

المسألة الثامنة عشرة : التعبير بـــ(لا الطلبية) أنسب من التعبير بـــ(لا الناهية).

المسألة التاسعة عشرة : التعبير بـــ: كيف أنت ؟ أولى من التعبير بـــ: كيف حالك ؟

وتلت تلك المسائلَ خاتمةٌ ، ففهرسٌ بأهم المصادر والمراجع.

واللهَ أسأل أن ينفع بها دارسي العربية ، وأن أجد ثوابها عنده M ! " # $ % & ' ( ) L(١).

---

(١) سورة آل عمران – من الآية : ٣٠ .

التمهيد
(الأَوْلَوِيَّة)

قال الخليل : " الأَوْلَى بالشَّيء : الأَحَقّ به من غيره ، وهم الأَوْلَوْنَ ، والاثنان : الأَوْلَيانِ "([1]) .

و(أَوْلَى) اسم تفضيلٍ يدلُّ على أنَّ شيئينِ اشتركَا في صفةٍ ، وأنَّ أحدَهما قد تفوَّقَ على الآخرِ ، وزادَ عنه في تلك الصفة .

و(أَوْلَوِيَّة) مصدرٌ صناعيٌّ يدلُّ على المعنى الأصلي لكلمة (أَوْلَى)، وهو الأَحَقّ بالشيء من غيره والأجدر ، ويدلُّ على مجموعة الصفات والأحوال والخصائص المختلفة التي يختص بها الأَوْلَى ، كالقوة، والشمول ، والتفرد ، والأهلية ... إلى غير ذلك من المعاني التي لايتناولها لفظ (أولى) .

وجمعها : (أولويَّات) ، و(فقه الأولويَّات) من مميزات شريعتنا الغراء ، وهو مبدأٌ قديمٌ من مبادئها الراسخة ، قام به أصحابُ النبيِّ الكريم – صلى الله عليه وسلم - حينما كانوا يسألونه عن أحبّ الأعمال إلى الله – تعالى - وأفضلِها عنده ، وأعظمها ثوابًا ؛ ليسارعوا إليها ، ويقوموا بها .

ولنا فيهم – رضوان الله عليهم - قدوةٌ حسنة ؛ فارتفعت أصوات الدعاة المخلصين في زماننا به ، ونادينا معهم ؛ فهناك أناسٌ من المسلمين أدّوا فريضةَ الحجِّ ، ويحرصون دومًا على أداءِ حجّ التطوّع ،

([1]) العين (أولى) ٣٧٠/٨ .

ولهم أقاربُ فقراءُ ، وجيرانٌ محتاجون ، وإخوانٌ من المسلمينَ في حاجةٍ شديدةٍ ، هؤلاء قلنا لهم وما زلنا نقولُ : إنّ الإحسانَ إلى هؤلاءِ الفقراءِ من الأقاربِ ، والمحتاجين من الجيرانِ وعامَّةِ المسلمين أولى من حجِّ التطوّعِ في هذه الأيّامِ ، وأعظمُ أجرًا عند الله - تعالى - ، وهذا من فقهِ الأولويّاتِ الذي كان يفعله عبدُ اللهِ بنُ المباركِ وغيرُهُ من سلفنا الصالح(١) .

ومُقَرَّرٌ على لسان سلطان العلماء أنَّ الأَذْكَارَ الْمَشْرُوعَةَ أَفْضَلُ مِنْ الأَذْكَارِ الْمُخْتَرَعَةِ ، وَالاقْتِصَارَ عَلَى الدَّعَوَاتِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْرُوعَةِ أَوْلَى مِنْ الدَّعَوَاتِ الْمَجْمُوعَاتِ وَإِنْ كَانَتْ جَائِزَةً .

وأنَّ التَّعْبِيرَ عَنْ مَعَانِي الْقُرْآنِ بِمَا جَاءَ فِيهِ مِنْ الْكَلِمَاتِ أَوْلَى مِنْ التَّعْبِيرِ عَنْ ذَلِكَ بِالْمُرَاجَعَاتِ إلاَّ أَنْ يَكُونَ الْغَرَضُ الْبَيَانَ(٢) .

ومُقَرَّرٌ في قواعد الفقهاء أنَّ درْءَ المفاسد أولى من جلْبِ المصالح، وأنَّ المحافظةَ على فضيلةٍ تتعلق بنفس العبادة أولى من المحافظة على فضيلةٍ تتعلق بمكان العبادة(٣) .

ومن الأصوليين مَنْ قَرَّر أَنَّ التَّعْبِيرَ عَنْ فِعْلِ الْمُكَلَّفِ بِـــ(الْمَحْكُومِ فِيهِ) أَوْلَى مِنْ التَّعْبِيرِ عَنْهُ بِـــ(الْمَحْكُومِ بِهِ) ؛ إذْ لَمْ يَحْكُمْ الشَّارِعُ بِهِ عَلَى

---

(١) ينظر : معذرة إلى الله العزيز الحميد ، للدكتور/ أحمد عيد ، ص ١٣٩.

(٢) ينظر : قواعد الأحكام في مصالح الأنام ، لعز الدين بن عبد السلام ٢٠١/٢.

(٣) ينظر : الأشباه والنظائر للسبكي ١٠٥/١، ٢١٤.

الْمُكَلَّفِ ، بَلْ حكَمَ فِي الْفِعْلِ بِالْوُجُوبِ ، أو بِالْمَنْعِ ، أو بِالإِطْلاق([1]) .

وفي النحو العربي برزت ظاهرة تعدُّد المصطلح ، واختلاف التعبير عن بعض القواعد من عالم لآخر ، ووجدنا مصطلحًا أدقَّ من مصطلحٍ ، وعبارةً أفضلَ من عبارةٍ ، وتعبيرًا أحسنَ من تعبيرٍ ، وعنوانَ بابٍ أوْلَى من عنوانٍ آخر ، وتركيبًا أفصحَ من تركيبٍ ، فبواعث الأولويَّة – في رأيي - راجعةٌ إلى ما يأتي :

أولاً – الشمولية في شيءٍ ، وتخلفها في آخر .

ثانيًا – الوفاء بالقاعدة في عبارة ، وتراجعه في أخرى .

ثالثًا – السلامة من النقض الموجه إلى غيره .

رابعًا – الدقة في تعبير ، وفقدانها في سواه .

خامسًا – الصدق على الوارد من كلام العرب ، وتخلف الآخر عن الصدق على بعضه .

سادسًا – البعد عن التكرار في تركيبٍ ، ووجوده في الآخر .

*****

([1]) ينظر : التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام ، لابن أمير حاج ١١٣/٢.

المسألة الأولى :

التعبير بـ(القول) في تعريف الكلام والكلمة أولى من التعبير بـ(اللفظ)

تقديم :

الكلام في اصطلاح النحويين : عبارة عن اللفظ المفيد فائدةً يَحْسُنُ السُّكُوتُ عليها ، نحو : الصِّدْقُ فَضِيلةٌ - الْكَذِبُ رَذِيلَةٌ - نَجَحَ مُحَمَّدٌ .

والكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد ، مثل : أحمد ، وخَرَجَ ، وقَدْ[١] .

البيان :

التعبير بـــ(القول) في تعريف الكلام أولى من التعبير بـــ(اللفظ) ؛ لأنَّ اللفظ جنسٌ بعيدٌ ؛ لإطلاقه على المهمل ، كـــ: دَيْز ، ورَفْعَج ، والمستعمل ، كـــ: زَيْد ، وجعفر ، وأمَّا القول فخاصٌّ بالمستعمل فقط ، فكان التعبير به أولى من التعبير باللفظ ؛ لكونه جنسًا قريبًا[٢] .

قال أبو حيان : " ولو أخذَ الجنس الأقربَ كان أحسنَ ؛ فكان ينبغي أن يقول : الكلمةُ قولٌ "[٣] ، وقال المرادي : " تصديره بالقول أولى ؛

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل على الألفية١/١٥، ١٦.

(٢) ينظر : التذييل والتكميل١/ ١٥، ١٨، وتوضيح المقاصد والمسالك١/٢٦٩.

(٣) التذييل والتكميل ١/ ١٥.

لأنَّهُ أخَصُّ ، إذ لا يقع على المهمل ، بخلاف اللفظ فإنَّهُ يقع على المستعمل والمهمل "([1]) .

فأولوية أخذ القول جنسًا في تعريف الكلام والكلمة راجعةٌ لكونه أقرب من اللفظ .

ألا فلنقل إذا ابتغينا الدقة ، وسلكنا طريق الأولوية : الكلام : عبارة عن القول المفيد فائدةً يَحْسُنُ السُّكُوتُ عليها ، والكلمة : القول الموضوع لمعنى مفرد .

([1]) توضيح المقاصد والمسالك ١/٢٦٩.

المسألة الثانية :
التعبير بـ(الجر) أولى من التعبير بـ(حرف الجر)

تقديم :

الجر علامة يتميز بها الاسم عن الفعل والحرف ، والمراد بالجرِّ الكسرةُ التي تكون في آخر الاسم ، أو ما ينوبُ عنها مما يُحْدِثُهُ عاملُ الجرِّ ، فالكسرة نحو قولك : مررْتُ بعليٍّ في السُّوق ، وينوب عنها شيئان : الفتحة في الاسم الممنوع من الصرف ، نحو قولك : نَظَرْتُ إلى أَحْمَدَ وأَسْعَدَ ، والياء في الأسماء الستة ، وفي المثنى ، وفي جمع المذكر السالم ، نحو قولك : مَرَرْتُ بأَخيكَ وأَبِيكَ وذي مالٍ ، وقولك : مرَرْتُ بالْمُحمَّدَيْنِ ، وذهبتُ إلى السَّعِيدينَ .

وعامل الجر على ثلاثة أنواع : حرفُ الْجَرِّ ، نحو قولك : ذهَبْتُ إلى خالدٍ ، والإضافة ، نحو قولك : هذا صاحِبُ بَكْرٍ ، والتبعية ، نحو قولك : مِلْتُ إلى محمدٍ الْكَرِيمِ ، وذَهَبْتُ إلى خَالِدٍ وسَعِيدٍ .

وقد اجتمعت العوامل الثلاثة في الْبَسْمَلَة (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، فـــ(اسْمِ) مجرور بالحرف ، وهو الباء ، واسم الجلالة (اللهِ) مجرور بالإضافة ، و(الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) مجروران بالتبعية للموصوف ، وهو اسم الجلالة .

البيان :

حين تحدث بعض النحويين عن علامات الاسم ، عبَّروا عن العلامة الأولى بـــ(حروف الجر ، أو حرف الجر) ، ومن هؤلاء الشيخ

مرعي المقدسي ؛ إذ قال متحدثًا عن علامات الاسم : " وعلامته : إما أن تكون من أوله مثل : حروف الجر ... "([1]) .

وقد قرر ابن مالك وغيره أنَّ التعبير عن تلكم العلامة بـــ(الجر) أولى من التعبير بـــ(حرف الجر) ؛ لسببين :

أحدهما : أنَّ حرف الجر قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسمٍ، كقولك : (أشرتُ إلى عليٍّ بأنْ قُمْ) ، وقولك : (عَجِبْتُ مِنْ أَنْ حَضَرْتَ) ، فترى حرف الجر ، وهو (الباء ، ومِنْ) قد دخل على ما ليس اسمًا في اللفظ ، وهو (أنْ قُمْ ، وأَنْ حَضَرْتَ) ، وإنْ كان اسمًا في التقدير ؛ إذ المعنى : أَشَرْتُ إلى عليٍّ بالقيامِ ، وعَجِبْتُ مِنْ حُضُورِكَ .

والآخر : أنَّ التعبير بـــ(الجر) يتناول عوامل الجر الثلاثة : الجر بالحرف ، والجر بالإضافة ، والجر بالتبعية ، كما في البسملة M ! " # $ L، ولا نرى في التعبير الآخر سوى عامل واحد منها([2]) ؛ ولذلك قال ابن عقيل : " بالجر : يشمل الجر بالحرف ، والإضافة ، والتبعية ، نحو : مررت بغلامِ زيدٍ الفاضلِ ، فالغلام مجرور بالحرف ، وزيد مجرور بالإضافة ، والفاضل مجرور بالتبعية، وهو أشمل من قول غيره بحرف الجر ؛ لأن هذا لا يتناول الجر بالإضافة ، ولا الجر بالتبعية "([3]) ، وقال

([1]) دليل الطالبين لكلام النحويين / ١٥.

([2]) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٢٧٥/١، وأوضح المسالك ١/ ١٤، ١٥ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣٠/١.

([3]) شرح ابن عقيل على الألفية ١/ ١٧.

الشيخ خالد : " **(الخفض) وهو الكسرة التي تحدث عند دخول عامل الخفض ، سواء كان الخافض حرفًا أو اسمًا ، ولا ثالث لهما على الأصح، نحو : بزيدٍ ، وغلام زيدٍ** "([1]) .

([1]) شرح الأزهرية / ٥.

المسألة الثالثة :

التعبير بـ(النداء) أولى من التعبير بـ(حرف النداء)

تقديم :

يراد بالنداء : رفعُ الصوتِ وطلب الإقبال بـــ: يا أو إحدى أخواتها، والعربيُّ كانَ يقولُ لصاحبِهِ : نَادِ معي ؛ ليكونَ ذلك أندَى لصوتِنَا ، والمعنى : ليكونَ ذلك أبعدَ له وأقوى ، فيسمعه النائي والقاصي.

وفي النطق بكلمة (النداء) أربع لغات ، وبأيَّتِها نطقتَ - أيُّها المتكلمُ - فقد أصبتَ ، لكنَّ بعضَها أشهرُ من بَعْضٍ ، وأكثرُ استعمالاً ؛ فاللغة الأولى : النِّداءُ بكسر النون وبالهمزة الممدودة ، وهي الأكثر في الكلام ، وهي المصدرُ المقيسُ ؛ لأنَّ قياس مصدر (فَاعَلَ) كـــ (نادَى) الفِعَالُ والمفاعلة ، وغيرهما سماعيٌّ .

واللغة الثانية : النُّداءُ بضم النون وبالهمزة الممدودة . ووجهُ الضمِّ أنَّه لما انتفت المشاركةُ في الفعل (نَادَى) كان بمنزلة الفعل الثلاثيِّ الدالِّ على صوتٍ ، وقياس مصدره : فُعَالٌ بالضم ، كـــ(صَرَخَ صُرَاخًا) ، فمن راعى المعنى ضَمَّ النونَ ومَدَّ .

والهمزة فيهما منقلبةٌ عن واوٍ ، كـــ(كِساء) ، فأصل كلمة النداء : النّداو ، تطرفت الواو بعد ألفٍ زائدةٍ ؛ فقُلِبت همزةً على سبيل الوجوب .

واللغة الثالثة : النِّدا بكسر النون وبالهمزة المقصورة ، واللغة الرابعة : النُّدا بضم النون وبالهمزة المقصورة .

والقصر أخفُّ من المدِّ ، وهاتان اللغتان يَنْطِقُ بهما كلُّ من يَبْغِي التخفيفَ ، ويَلجأ إليهما الناظمُ والناثرُ عند الحاجةِ ؛ لإقامة الوزنِ والمحافظةِ على السجعِ ، لكنَّ لغتي المدِّ أكثرُ استعمالاً وانتشارًا على الألسنة من لغتي القصر([1]) .

البيان :

حين تحدث بعض النحويين عن علامات الاسم ، عبَّروا عن العلامة الثالثة بـــ(حروف النداء) ، ومن هؤلاء الشيخ مرعي المقدسي ؛ إذ قال متحدثًا عن علامات الاسم : " وعلامته : إما أن تكون من أوله مثل : ... وحروف النداء ... "([2]) .

والأولى أن يُعبر عن تلكم العلامة بالنداء ، وليس حروف النداء ؛ لسببين :

أحدهما : قَرَار الحذَّاق أنْ ليس المرادُ بالنداء دخولَ حرف النداء ؛ لأنَّ حرف النداء قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسمٍ عندما يحذف المنادى ، فيدخل على الحرف ، نحو قوله – تعالى -: Ì Ë M Í Î L([3]) ، ويدخل على الفعل ،

([1]) ينظر : حاشية الصبان ١/ ٣٧، وحاشية الخضري ٢١/١.

([2]) دليل الطالبين لكلام النحويين / ١٥.

([3]) سورة يس – من الآية : ٢٦ .

نحو :Mأَلاَ يَا اسْجُدُواL([1]) في قراءة الكسائي وأبي جعفر المدني ورواية رويس عن يعقوب ؛ فإنَّهُما يقفون على (يَا) ، ويبتدئون (اسْجُدُوا) على أنَّهُ فعل أمر([2]) ، ونحو قولك : يا حَبَّذَا الجنَّةُ ، ونِداءُ هذه الأشياء لا يَصِحُّ ؛ فكل ما جاء من ذلك أصله وجود المنادى في اللفظ ، إلا أنَّه عرض له الحذف ، فلا يعترض به([3]) .

والآخر : أنَّ المراد بالنداء كونُ الكلمةِ مناداةً في اللفظ أو التقدير([4]) ، سواء أكان حرف النداء مذكورًا ، نحو: (يا نُوحُ) في قوله – جل جلاله -: M Q R S T U V W X Y Z [L([5]) ، أم كان محذوفًا ، نحو : (يُوسُف) في قوله – جل وعلا -: M ¾ ³ ¿ À Á L([6]) ، ولا ينادى إلا الاسم ؛ إذ لا يُنادَى إلا مَنْ

([1]) سورة النمل – من الآية : ٢٥ ، وفي توجيه ذلك قولان :

أحدهما : أنَّ (يَا) فيهما حَرْفُ تنبيهٍ ، وليس حَرْفَ نِدَاءٍ ، والثاني : أنَّ (يَا) فيهما حرف نداء ، والمنادى محذوف ، والتقدير : يَا هؤلاءِ لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ، ويَا هؤلاءِ اسْجُدُوا .

([2]) ينظر: النشر ٣٣٧/٢، وتقريبه /١٥٤، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٣٢٥.

([3]) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ٤٦/١.

([4]) ينظر : التذييل والتكميل ٥١/١، وتوضيح المقاصد والمسالك٤٣/١، ٤٤، وأوضح المسالك ١/ ١٩، ٢٠.

([5]) سورة هود – من الآية: ٤٨.

([6]) سورة يوسف – من الآية: ٢٩.

يُجِيب ، أو مَنْ يُقام مُقَامَه كالمندوب "(١) **؛ و" لأنَّ المنادى مفعول به ، والمفعول به لا يكون إلا اسمًا ؛ فالعلامة حينئذ كون الكلمة مناداة ، لا دخول حرف النداء "**(٢) **، فـ" قد تُنادي العَرَب بِغَيْر حرف النداء ، يَقُولُونَ : زيدُ بنُ عبد الله ، على معنى: يَا زيدُ بنُ عبد الله ، قَالَ الله - جلّ ذكره - ...: L I H G F E M** (٣) **بِمَعْنى : يَا ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا "**(٤) .

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ٤٦/١.

(٢) شرح شذور الذهب للجوجري١٤٥/١، ١٤٦.

(٣) سورة الإسراء – من الآية: ٣.

(٤) الجمل في النحو للخليل بن أحمد / ١٠٤.

المسألة الرابعة :

التعبير بـ(الجمع بألف وتاء مزيدتين) أولى من التعبير بـ(جمع المؤنث السالم)

تقديم :

هناك سبعة أسماء يَطَّرِدُ جمْعُها بالألف والتاء ، إليك بيانها :

الأول : ما كان علمًا لمؤنثٍ من غَيْرِ تاءٍ ، نحو : سُعَاد ، ومَرْيَم ، وزَيْنَب ، تقول في جمعها : سُعَادَات ، ومَرْيَمَات ، وزَيْنَبَات .

الثاني : ما كان علمًا لمؤنثٍ مختومٍ بالتَّاءِ ، نحو : عائشة ، وصَفِيَّة ، تقول في جمعهما : عَائِشَات ، وصَفِيَّات .

الثالث : ما كان علمًا لمذكرٍ مختومٍ بالتَّاءِ ، نحو : طلحة ، وأسامة ، وعكرمة ، تقول في جمعها : طَلَحَات ، وأُسَامَات ، وعِكْرِمَات .

الرابع : ما كان مختومًا بأَلِفِ التَّأْنِيثِ المَقْصُورَة أو المَمْدُودَة من الأسماء والصفات ، نحو : سَلْمى ، وحُبْلَى ، وصحْراء ، ونُفَسَاء، تقول في جمعها : سَلْمَيَات ، وحُبْلَيَات ، وصَحْرَاوَات ، ونُفَسَاوات .

الخامس : مُصَغَّرُ المذكر غيرِ العاقل ، نحو : جُبَيلٌ ، وكُتَيِّبٌ ، وجُمَيْلٌ ، تقول في جمعها : جُبَيْلات ، وكُتَيِّبَات ، وجُمَيْلات .

السادس : ما كان وَصْفًا لغيرِ العَاقل ، نحو : صَافِن (وصفٌ لذكر الخيل) ، وشَامِخ (وصفُ جَبَل) ، ومَعْدُود (وصْفُ يومٍ) ، تقول في جمعها : صَافِنَات ، وشَامِخَات ، ومَعْدُودَات .

السابع : كل اسمٍ خماسيٍّ لم يُسمَعْ له عن العرب جَمْع تكسير ، نحو : سُرادِق ، وإصْطَبْل ، وحَمَّام ، تقول في جمعها : سُرادِقَات ،

وإصْطَبْلات ، وحَمَّامَات(١) .

البيان :

التعبير بـــ(الجمع بِألف وتاءٍ مزيدتين) أحسن من التَّعْبِير بِـــ(جمع الْمُؤَنَّث السَّالِم) ؛ لأَنَّهُ يتناول الأنواع السبعة من الأسماء المذكورة في التقديم ، ومن بينها ما كان علمًا لمذكرٍ عاقلٍ ، وما كان اسمًا أو وصفًا لغير العاقل ؛ فلا فرق في ذلكم التعبير بَين الْمُؤَنَّث ، كـــ: هندات ، والمذكر ، كـــ : شَامِخَات ، وإصطبلات ، وحَمَّامَات ، وما لم يسلم فيه بناء الواحد – وهو المكَسَّر - كـــ: بَنَات ، وأخَوَات ، ومثلهما: تَمرَات ، وسَجَدَات ، وركَعَات ، وغُرُفَات ؛ لتحريك وسطها بعد سكونه في المفرد(٢) .

وأمَّا التعبير بـــ(جمع المؤنث السالم) فـــلا يتنـــاول إلا الكلمـــات المؤنثة التي سَلِم فيها لفظ المفرد ، نحو : زَيْنَب ، تقول فـــي جمعهـــا : زَيْنَبَات ، وصَفِيَّة ، تقول في جمعها : صَفِيَّات .

---

(١) ينظر : المساعد ٧٥/١، وهمع الهوامع٨٥/١، ٨٦، وحاشية الخضري٤٦/١.

(٢) ينظر : شرح قطر الندى/٦٨، وهمع الهوامع ٨٣/١ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١/ ٩٣ ، وحاشية الخضري٤٦/١.

المسألة الخامسة :
التعبير بـ(الأمثلة الخمسة) أولى من التعبير بـ(الأفعال الخمسة)

تقديم :

من الأبواب التي تعرب بعلامات فرعية نيابة عن العلامات الأصلية باب الأمثلة الخمسة ؛ ففي حال الرَّفع علامة رفعها ثُبُوتُ النون ؛ نيابةً عن الضمة ، مثل : الْمُسْلِمُونَ يُتْقِنُونَ عَمَلَهُم ، وفي حال الجزم علامة جَزْمِهَا حَذْف النون ؛ نيابة عن السكون ، وفي حال النصب علامة نَصْبِهَا حَذْف النون ؛ نيابة عن الفتحة ، نحو (تَفْعَلُوا) في قول الله - تعالى -: L Ó Ò Ñ Ð Ï Î Í Ì Ë ÊÉM(١) .

البيان :

سُمِّي هذا الباب بـــ(باب الأمثلة الخمسة) ، وبعضهم يسميه (باب الأفعال الخمسة) ، والتسمية الأولى هي الأصوب والأجود ؛ لأنَّهَا ليست أفعالاً بأعيانها لا نتجاوزها ، كما كان الأمر في الأسماء الستة ، وإنَّما هي أمثلةٌ يُكْنَى بها عن كُلِّ فعلٍ مُضَارِع اتَّصَلَتْ به ألفُ الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، فالتعبير عنها بالأمثلة أفضل من التعبير عنها بالأفعال(٢) .

---

(١) سورة البقرة – من الآية : ٢٤ .

(٢) ينظر : التصريح١/ ٨٥.

وألف الاثنين تكون للمخاطبَيْنِ إذا كان الفعل مبدوءًا بالتاء ، نحو : تَفْعَلاَنِ ، وتَجْلِسَانِ ، وتَعْمَلاَنِ ، وتَشْكُرَانِ ، وتَنْجَحَانِ ، وتكون كذلك للغائبتين ، نحو قولك : الطالبتان تُسافران غدًا ، ومنه قوله – تعالى - :

9 8 7 6 5 4 3 2 1 0 / . - M

: ; L(١) .

وتكون للغائبَيْنِ إذا كان الفعل مبدوءًا بالياء ، نحو : يَفْعَلاَنِ ، ويَجْلِسَانِ ، ويَعْمَلاَنِ ، ويَشْكُرَانِ ، ويَنْجَحَانِ .

وواو الجماعة تكون للمخاطبينَ إذا كان الفعل مبدوءًا بالتاء ، نحو : تَفْعَلُونَ ، وتَجْلِسُونَ ، وتَعْمَلُونَ ، وتَشْكُرُونَ ، وتَنْجَحُونَ .

وتكون للغائبينَ إذا كان الفعل مبدوءًا بالياء ، نحو : يَفْعَلُونَ ، ويَجْلِسُونَ ، ويَعْمَلُونَ ، ويَشْكُرُونَ ، ويَنْجَحُونَ .

ولا يكون الفعل مع ياء المخاطبة إلا مبدوءًا بالتاء ، نحو : تَفْعَلِينَ، وتَجْلِسِينَ ، وتَعْمَلِينَ ، وتَشْكُرِينَ ، وتَنْجَحِينَ ؛ ومن هنا قيل: إنَّهَا أمثلةٌ خَمْسَةٌ .

---

(١) سورة القصص – من الآية : ٢٣ .

المسألة السادسة :

التعبير بـ(أل) الموصولة أولى من التعبير بـ(الألف واللام)

تقديم :

(أل) كـــ(مَا) فى الدلالة على معنى الَّذِي والَّتِي وتثنيتهما وجمعهما بلفظ واحد ، نحو : جاءني القائم ، وجاءتني القائمة ، وجاءني القائمان ، وجاءتني القائمتان ، وجاءني القائمون ، وجاءتني القائمات .

وليست (أل) موصولاً حَرْفِيًّا خلافًا للمازني ومَنْ وافقه ؛ لأنَّها لا تؤول مع صلتها بالمصدر ، ولأنَّ الضمير يعود عليها في نحو قولهم : قد أفلح المتقي ربَّهُ ، والضمير لا يعود إلا على الأسماء .

وليست (أل) حرف تعريف خلافًا لأبي الحسن الأخفش ؛ لأنَّها لو كانت حرف تعريف لمنعت من إعمال اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال ؛ لإبعادها لهما عن شبه الفعل ؛ لأنَّها من خصائص الأسماء التي الأصل فيها الجمود ، ولم تدخل على الفعل المضارع .

البيان :

قرر ابن مالك أنَّ التعبير بـــ(أل) أولى من التعبير بـــ(الألف واللام) ، ليُسلك في ذلك سبيل التعبير عن سائر الأدوات كـــ : هل ، وبل، فكما لا يُعبر عن هل ، وبل ، وقد بـــ(الهاء واللام) ، و(الباء واللام) ، و(القاف والدال) ، بل يحكى لفظها ، كذا ينبغي أن يفعل بالكلمة المشار

إليها([1]) .

وقد استعمل التعبير بـــ(الألف واللام) الخليل وسيبويه والمبرد([2]).

([1]) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢٩٧/١ ، ٢٩٨ .

([2]) ينظر : الكتاب ١/ ١٨٢، ١٩٢، والمقتضب ٦٩/٢، ٧٠.

المسألة السابعة :

التعبير بـ(العالِم وغيره) في استعمال (مَنْ) أولى من التعبير بـ(العاقل)

تقديم :

(مَنْ) فِي أَصْلِ الْوَضْعِ للْعاقل ، سواء أكانت اسمًا موصولاً ، أم نكرةً موصوفةً ، أم اسمَ استفهامٍ ، أم اسمَ شرطٍ .

قال المبرد في (بَاب مَا جَاءَ من الْكَلم على حرفين) : " فَمن ذَلك مَنْ وَهِي لمن يعقل ، تكون فِي الخَبَر والاستفهام والمجازاة ، وتَكون فِي الْخَبَر معرفَةً ونكرةً ، فإِذا كَانَت معرفَة لزمتها الصِّلَة كَمَا تلْزم الَّذِي ، وإِذا كَانَت نكرَةً لَزِمَهَا النَّعْت لإبهامها ، فأَمّا كَونهَا فِي الاستفهام فكقولك: مَنْ ضرَبك ؟ ومَنْ أَخوك ؟ وأَمَّا المجازاة فقولك : مَنْ يأْتنِي آتِهِ ، وأَمَّا الخَبَر فــ: رأَيتُ مَنْ عنْدك ، وأَمَّا كَونهَا نكرَة فقولك : مَرَرْت بمَنْ صالحٍ... أَلا ترى أَنَّها فِي جَمِيع هَذَا وَاقعَةٌ على الآدميينَ "([1]) .

البيان :

عبَّر جمهور النحويين عن استعمال (مَنْ) بقولهم : (يُسْتَفْهَمُ بهَا عمّن يَعْقِل) ، و(هي سؤالٌ عمَّن يعقل) ، و(تختص بمَنْ يعقل) ، و(مَنْ

([1]) المقتضب ١/ ٤١.

لمَنْ يعقل) ، و(تكون مَنْ للعاقل) ...(١) ، وعبَّر بعض النحويين بـــ(مَنْ يَعلم) ، أو (للعالِم)(٢) .

والتعبير بـــ(العالِم وغيره)، أو بـــ(مَنْ يَعلم وغيره)، أو بـــ(أولي العلم وغيرهم) في استعمال (مَنْ) أولى من التعبير بـــ(العاقل) ؛ لأنَّ العالِمَ هُوَ الَّذِي اتَّصَفَ بِالْعِلْمِ ، وأولو العلم هم المتصفون به ، وغيرهم هم العقلاء الذين لم ينالوا نصيبًا من العلم ، والله – عز وجل - يُوصف بأنَّهُ عالمٌ ، قال – تعالى -: M É Ê Ë Ì Í Î Ð L (٣) ، وقال – جل وعلا -: M ° » ¼ ½ Ñ Ò Ó L ¾ (٤).

والعاقِلُ هو الَّذِي يَحْبِسُ نفسَهُ ، ويَرُدُّها عَن هَواهَا ، ولا يقال لله – تعالى - : عاقلٌ ، ولا يجوز أن يوصف بالعقل ، وقد أُطلقت (مَنْ) على الله – عز وجل – في كلامِ كثيرٍ .

---

(١) ينظر : منازل الحروف للرماني / ٤٠، واللمع في العربية /٢٢٧، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٥٠، ١١٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٢٨، ٤٢٩، والتصريح ١/ ١٥٥، ١٥٦ ، وهمع الهوامع١/٣٥١.

(٢) ينظر : أوضح المسالك ١/١٣٩ ، وشرح شذور الذهب للجَوْجَري ١/ ٣٠٩، والتصريح ١/ ١٥٥، وهمع الهوامع١/٣٥١.

(٣) سورة فاطر – الآية : ٣٨.

(٤) سورة التغابن – الآية : ١٨.

المسألة الثامنة :

التعبير بالْمُعَرَّف بـ(أداة التعريف) أولى من التعبير بالمعرَّف بـ(أل)

تقديم :

من أنواع المعارف : المعرف بأداة التعريف ، وهو : اسم يُعيِّن المسمى بواسطة هذه الأداة .

وقد اختلف النحويون في حرف التعريف في مثل : الْغُلام ، والرَّجُل ، والْكِتَاب ؛ فقال الخليل بن أحمد : المعرِّف هو (أل) ، والهمزة همزة قطع أصليةٍ ، بدليل فتحها ، وُصِلَتْ ؛ لكثرة الاستعمال، وهذا هو الراجح ؛ لسلامته من دعوى الزيادة في الحرف الذي ليس محلاً لها .

وقال سيبويه : الْمُعَرِّفُ هو اللام وحدها ، والهمزة همزة وصل، فهي زائدة اجتلبت للتوصل إلى النطق بالساكن ، فلا مدخل لها في التعريف .

وأداة التعريف في لغة حمير ونفر من طيِّئ هي (أم) ، يقولون: امْبِرّ ، يريدون : الْبِرّ .

البيان :

التعبير بـــ(أداة التعريف أو حرف التعريف) أولى من التعبير بالمعرَّف بـــ(أل) ، أو بالألف واللام ؛ لأربعة أمور :

أحدها : جريانه على القولين السابقين : قول الخليل وسيبويه ، وشموله لهما معًا .

والثاني : أَنَّهُ لا يُقَال فِي (هَل): الْهَاء وَاللام ، وَلا فِي (قد): الْقَاف

وَالدَّال ؛ ولذَلِك قال الدماميني في مستهل (باب المعرف بالأداة) : " وهي (أل) فيكون حرفًا ثنائي الوضع كـــ(هل) ، والتعبير عنها – حينئذٍ – بذلك أولى من قولهم : (الألف واللام)؛ لسلامته من التطويل ، لجريانه على المعهود في نظائره ، نحو : هل حرف استفهام ، وقد حرف تحقيق "([1]) .

والثالث : صدقه على أداة التعريف في لغة حمير ونفر من طيِّئ ، وهي (أم) .

والرابع : سلامته من وُرُود (أل) الموصولة([2]) ؛ ولذا قال ابن مالك : " وهذه العبارة أولى من أن تذكر الألف واللام ؛ لأن الألف واللام قد يكونان بمعنى (الذي) ، فيدخلان على الفعل المضارع "([3]) .

وقد استعمل التعبير بـــ(أل) وبالألف واللام الخليل وسيبويه _رحمهما الله– ([4]) ؛ فقال سيبويه : " وأل تعرِّف الاسم في قولك: القوم ، والرجل"([5]) ، وقال : " وزعم الخليل أنَّ الألف واللام اللتين يُعرِّفون بهما حرفٌ واحد كقد ، وأن ليست واحدةٌ منهما منفصلة من الأخرى"([6]) ،

([1]) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد٣٥١/٢.

([2]) ينظر : الكليات لأبي البقاء الكفوي/ ٧٧٨، وهمع الهوامع ٢٨/١، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١/ ١٧٦، ١٧٧.

([3]) شرح الكافية الشافية١٦٣/١.

([4]) ينظر : الكتاب ١/ ١٨٢، ١٩٢، ومغني اللبيب ٥٩٥/٦.

([5]) الكتاب ٢٢٦/٤.

([6]) السابق ٣٢٤/٣.

وقرَّر ابن هشام الأنصاري أنَّ (أل) أَقيس من قَوْلهم : الألف وَاللام ، مع اسْتعْمال الْخَلِيل وسيبويه التَّعْبِير بهما([1]) .

([1]) ينظر : مغني اللبيب ٥٩٥/٦.

المسألة التاسعة :

التعبير بـ(أفعال المقاربة) أولى من التعبير بـ(كاد وأخواتها)

تقديم :

هذه الأفعال مساوية لـــ(كان) وأخواتها في النقصان ، واقتضاء اسم مرفوع ، وخبر منصوب ، وهي ثلاثة أقسام :

قسم للدلالة على رجاء حصول الخبر ، وهو : عسى ، وحرى، واخلولق ، وقسم للدلالة على قرب وقوع الخبر ، وهو : كاد ، وكرب، وأوشك ، وقسم للدلالة على الشروع في الخبر ، وهو : أنشأ ، وطفق، وأخذ ، وجعل وعلق .

وسُمِّيت (أفعال المقاربة)؛ " لأنَّها جيء بها لتدل على تقريب الخبر من المُخْبَرِ عنه ، فإنَّما أتت لمعنى في المبتدأ والخبر "(١) ، وليست هذه العلة ببعيدةٍ " فإنَّ المقاربة قد تكون على سبيل الرجاء ، وقد تكون على سبيل الحصول ، وقد تكون على سبيل أنَّ المُخْبَرَ عنه قد قارب الشروع في ذلك الأمر المخبر به "(٢) .

وقيل : سُمِّيت (أفعال المقاربة) وإن كان منها ما ليس للمقاربة تغليبًا ، أو من باب تسمية الكل باسم البعض .

---

(١) المقاصد الشافية للشاطبي٢/٢٦١ .

(٢) تمهيد القواعد لناظر الجيش /١٢٥٧ .

وبعض العلماء يعبر عنها بـــ(كاد وأخواتها)[١] .

البيان :

التعبير بـــ(أفعال المقاربة) أولى من التعبير بـــ(كاد وأخواتها) ، وهو تعبير مُبتدَؤه – فيما أعلم - أبو العباس المبرد ، فقد قال : " هَذَا بَاب الأَفْعَال الَّتِى تسمى أَفعَال المقاربة وهى مُخْتَلفَة الْمذَاهب وَالتَّقْدِير ، مجتمعة فى المقاربة "[٢] ، وهو معتمد ابن مالك[٣] .

ولا يقال : (كاد وأخواتها) على قياس (كان وأخواتها) ؛ لأنَّ هذه العبارة تدل على أنَّ (كاد) أُمٌّ بابها ، ولا دليلَ على ذلك ، بخلاف أُمِّيَّة (كان) فإنَّها حاصلة ؛ لأنَّ أحداث أخوات (كان) داخلة تحت حدثها ، ولأنَّ لها من التصرفات ما ليس لغيرها[٤] .

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية١/٤٥٠، وتوضيح المقاصد والمسالك١/٥١٥ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/٣٢٢.

(٢) المقتضب ٣/٦٨.

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١/٣٨٩، وشرح الكافية الشافية١/٤٤٩.

(٤) ينظر : حاشية الصبان ١/ ٢٥٧، ٢٥٨، وحاشية الخضري ١/١٢٣.

المسألة العاشرة :
التعبير بـ(باب الأحرف الناصبة) أدق من التعبير بـ(باب الحروف الناصبة)

تقديم :

سبعة أحرف تدخل على المبتدأ والخبر ، فتنصب المبتدأ ، ويُسَمَّى اسْمَهَا اتفاقًا ، وترفع الْخَبَرَ على الأصح عند البصريين ، ويُسَمَّى خَبَرَهَا؛ وذلك لطلبها لهما معًا .

ومذهب الكوفيين أنَّ هذه الأحرف لا عملَ لها في الخبر ، وإنَّما هو مرفوعٌ بما كان مرفوعًا به قبل دخولهنَّ ، وهو المبتدأ .

وهذه الأحرف هي (إنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ ، وكأنَّ ، ولَيْتَ ، ولعلَّ ، وعسى في لُغَيَّة)[١] .

البيان :

التعبير بـــ(الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر) أدق من التعبير بـــ(الحروف الناصبة الاسم الرافعة الخبر) ، وهما دائران على ألسنة النحويين ، والتعبير الثاني صنيع سيبويه ، فقد قال : " هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده"[٢] ، ومستعمل ابن السراج ، إذ قال : " الحروف التي تعمل مثل عمل الفعل فترفع وتنصب

---

(١) ينظر : التصريح ١/٢٩٧،٢٩٣.

(٢) الكتاب ١/٤٧٠.

خمسة أحرف ، وهي : إنَّ ولكن وليت ولعلَّ وكأنَّ "(١) ، ومرتضى ابن مالك في شرح الكافية الشافية (٢) .

والتعبير الأول صنيع المبرد ، فقد قال مُستهل بابها : " هَذَا بَاب الأحرف الْخَمْسَة المشبهة بالأفعال ، وَهِي إِن وَأَن وَلَكِن وَكَأَن وليت وَلَعَلَّ"(٣) ، وهو مستعمل ابن مالك في شرح التسهيل(٤) .

ولكلٍّ وجهةٌ ؛ لكنَّ الأدق هو التعبير الأول ، وقد حاد عنه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ، ورجع إليه في شرح التسهيل ، وقال عن عبارة سيبويه : " ولو قال : باب الأحرف ، لكان أولى من قوله : باب الحروف ، لأنَّ أحرفًا جمع قلة ، وحروفًا جمع كثرة ، والموضع موضع قلة " ، ثم أخذ يلتمس لعبارته وجهًا ، فقال : " إلا أنَّ كلَّ واحدٍ من جمع القلة والكثرة قد يقع موقع الآخر ، ومنه قوله – تعالى -: L L K J I H M (٥) ، وقد قيل : إنَّ المسوغ لوقوع قروء موقع أقراء اختلاف عوائد النساء ، وباعتبار هذا يلزم حصول الكثرة ، وكذا ما قال سيبويه يُحمل على أنَّهُ ملحوظ به ما يعرض لإنَّ من فتح همزتها ، ومن تخفيف نونها في الحالين ، ومن تخفيف نون

---

(١) الأصول في النحو ٢٢٩/١.

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ٤٧٠/١.

(٣) المقتضب ١٠٧/٤.

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢/ ٥، والمساعد٣٠٥/١.

(٥) سورة البقرة – من الآية : ٢٢٨.

كأنَّ ، وما يستعمل في لعلَّ من لغات "[١] .

وكذا قال ابن عقيل معلِّقًا على عبارة صاحب التسهيل : " إنَّما قال: الأحرف ولم يقل : الحروف ، لأنَّ الموضع موضع قلة ، وقول سيبويه وغيره : الحروف من باب وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة ، وهو ثابت ، كقوله – تعالى -: L L K M ، أو باعتبار ما يعرض لهذه الأحرف من التغيير "[٢] .

([١]) شرح التسهيل ٢/ ٥، ٦.

([٢]) المساعد ١/٣٠٥.

المسألة الحادية عشرة :
التعبير بـ(النائب عن الفاعل) أولى من التعبير بـ(المفعول الذي لم يسم فاعله)

تقديم :

الاسمُ المرفوعُ لفظًا أو تقديرًا الذي يحلُّ محلَّ الفاعل عندما يُحذفُ، ويُبنى الفعل للمجهول ، يُسمِّيه المتقدمون والجمهور (المفعول الذي لم يسم فاعله) ، ويُسَمِّيه ابن مالك (النائب عن الفاعل) ، فنحو قولك : أَكْرَمَ خالدٌ الضيفَ ، تقول فيه عند حذف الفاعل ، وبناء الفعل للمجهول : أُكْرِمَ الضيفُ ، فـ(الضيفُ) نائب عن الفاعل مرفوع .

ونحو قولك : سَلَّمْتُ على الذي نالَ الجائزةَ ، تقول فيه عند حذف الفاعل ، وبناء الفعل للمجهول : سُلِّمَ على الذي نالَ الجائزة ، فالجار والمجرور في محل رفع ؛ لكونه نائبًا عن الفاعل .

البيان :

عبارة (النائب عن الفاعل) أوَّل من أطلقها ابن مالك ، فقد قال أبو حيان في صدر باب المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله : " واصطلح ابن مالك على أنَّ سَمَّى هذا الباب باب النائب عن الفاعل "(١) ، وقال : " لم أره لغير هذا المصنف " (٢) ، والمعروف عند المتقدمين عليه والجمهور

---

(١) ارتشاف الضرب ١٨٤/٢.

(٢) التذييل والتكميل ٢٢٥/٦.

(باب المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله)[١] ، والمراد : المفعول الذي لم يُذكر معه فاعلُ فعله .

وعبارة (النائب عن الفاعل) أولى، وأخصر، وأعم، وأحسن من عبارة (المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله) ؛ لوجهين :

أحدهما : أنَّ العبارة الأولى تشمل إنابةَ غير المفعول به ، كالمصدر ، والظرف ، والجار والمجرور ، والعبارة الثانية لا تشمل ذلك؛ إذ المفعول به هو المراد عند الإطلاق .

والثاني : أنَّ العبارة الثانية تقتضي جواز إقامة المفعول الثاني في باب (أَعْطَى وكَسَا) مقام الفاعل ، ولا يصح أن يقال : كُسِيَ زيدًا جُبَّةٌ ، ولا : أُعْطِيَ زيدًا درهمٌ ، فلا يقوم مقام الفاعل إلا المفعول الأول ، والعبارة الأولى لا تقتضي ذلك[٢] .

ويبدو أنَّ هذا ما دفع ابن مالك إلى العدول عن عبارة المتقدمين ، وترجمة ذلكم الباب بـــ(باب النائب عن الفاعل) ، ولا شك أنَّ الصواب حليفه فيما رآه .

---

(١) ينظر : الأصول في النحو١/١٨٦، وعلل النحو/٢٧٧، واللمع في العربية/٢٤، وملحة الإعراب/٣٠، والتصريح١/٤٢١، وحاشية الخضري١/١٦٧.

(٢) ينظر : شرح شذور الذهب للجوجري١/٣٣٣، والتصريح١/٤٢١، وحاشية الخضري ١/١٦٧، وحاشية الشيخ عبد الله العشماوي على متن الآجرومية /٢٨.

المسألة الثانية عشرة :
التعبير بـ(اسم التفضيل) أولى من التعبير بـ(أفْعَل التفضيل)

تقديم :

الاسم المصوغ من مصدر الفعلِ الثّلاثيِّ للدّلالةِ على أنَّ شيئينِ اشتركَا في صفةٍ حسنةٍ أو قبيحةٍ ، وأنَّ أحدَهما قد تفوَّقَ على الآخرِ ، وزادَ عنه في تلك الصفة – ذلكم اسم التفضيل ، كقولك : سَعِيدٌ أكْرَمُ من خالدٍ ، فـــ(أكْرَمُ) اسْمٌ مَصُوغٌ من مصدر الفعلِ الثّلاثيِّ (كَرُمَ) - وهو (الْكَرَمُ) - للدّلالةِ على أنَّ سعيدًا وخالدًا اشتركَا في صفةٍ طيبةٍ ، وهي الكرم ، وأنَّ سعيدًا قد تفوَّقَ على خالدٍ ، وزادَ عنه فيها.

وقولك : الْمُنَافِقُ أَخْبَثُ من الْكَافِرِ ، فـــ(أَخْبَثُ) اسْمٌ مَصُوغٌ من مصدر الفعلِ الثّلاثيِّ (خَبُثَ) – وهو (الْخُبْثُ) - للدّلالةِ على أنَّ الْمُنَافِق والْكَافِرِ اشتركَا في صفةٍ سيئةٍ ، وهي الْخُبْث ، وأنَّ الْمُنَافِق تَفَوَّقَ على الْكَافِرِ ، وزادَ عنه فيها.

البيان :

لقد قيل : إنَّ التعبير بـــ(اسم التفضيل) أولى من التعبير بـــ(أفعل التفضيل) ؛ ليشمل خيرًا وشرًّا ؛ لأنَّهما ليسا على زنة (أفْعَل) ، وأولى منهما التعبير بـــ(اسم الزيادة) ؛ ليشمل نحو : أجْهَل ، وأبْخَل ، مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل .

ويُدْفع الأول بأنَّ (أفْعَل التفضيل) يراد به ما كان كذلك في اللفظ أو التقدير ، وخيرٌ وشرٌّ من الثاني .

ويُدْفع الثاني بأنَّ المراد بالفضل الزيادة مطلقًا ، في كمال أو نقص([1]) ؛ ولذلك وجدنا الخضري يقول : " هذه الترجمة صارت في الاصطلاح اسمًا لكل ما دلَّ على الزيادة ، تفضيلاً كانت كـــ(أحْسَن)، أو تنقيصًا كـــ(أقْبَح)، وإن لم يكن على وزن (أفْعَل) كـــ: خير وشر فلا اعتراض"([2]) .

وفي رأيي أنَّ التعبير بـــ(اسم التفضيل) أولى من التعبير بـــ(أفعل التفضيل) ؛ لأنَّ لاسْم التَّفْضِيلِ وزنين :

أحدهما : (أَفْعَلُ)، وهو للمذكر ، ويأتي مع المؤنث في بعض الاستعمالات ، وهو ممنوعٌ من الصرف ؛ للوصفيَّة ووزن الفعل .

والثاني:(فُعْلَى)، وهو وزنٌ خاصٌّ بالمؤنث ، وهو ممنوعٌ من الصرف ؛ لكونه مختومًا بألف التأنيث المقصورة .

ولا ريب في أنَّ التعبير بـــ(أفعل التفضيل) قاصرٌ عن شمول الوزنين؛ فهو خالصٌ للمذكر نابذٌ المؤنثَ ، وأنَّ هذا القصور لا وجود له عند التعبير بـــ(اسم التفضيل) .

([1]) ينظر : حاشية الصبان ٣/ ٤٣ .

([2]) حاشية الخضري ٢/ ٤٦ .

المسألة الثالثة عشرة :

التَّعْبِير بـ(موافقة النعت متبوعه) أولى من التَّعْبِير بـ(موافقة منعوته)

تقديم :

النعت هو : التابعُ المكملُ متبوعَهُ بدلالته على معنى فيه ، نحو: مَرَرْتُ برجلٍ كريمٍ ، أو في شيء من المتعلقات به ، نحو : مَرَرْتُ برجلٍ كريمٍ أبُوهُ .

ويجب موافقة النعت المنعوتَ في الإعراب والتعريف والتنكير، فتنعت المعرفة بالمعرفة ، نحو: مررتُ بالقومِ الكرماءِ , والنكرة بالنكرة، نحو : مررتُ بقومٍ كرماءَ .

وأما موافقته المنعوتَ في التوحيد وغيره - وهو التثنية والجمع والتذكير - وغيره - وهو التأنيث - فحكمه فيها حكم الفعل ؛ فإن رفَعَ ضميرًا مستترًا طابق المنعوتَ مطلقًا ، نحو : هذا رجلٌ حسنٌ ، وهذانِ رجلانِ حسنانِ ، وهؤلاء رجالٌ حَسَنُونَ ، وهذه امرأةٌ حَسَنَةٌ ، وهاتانِ امرأتانِ حسنتانِ ، وهؤلاءِ نساءٌ حَسَنَاتٌ ، فيطابق منعوته في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ، كما يطابق الفعل لو جئت مكان النعت بفعل ، فقلت : هذا رجلٌ حَسُنَ ، وهذانِ رجلانِ حَسُنَا ، وهؤلاءِ رجالٌ حَسُنُوا ، وهذه امرأةٌ حَسُنَتْ ، وهاتانِ امرأتان حَسُنَتَا ، وهؤلاء نساءٌ حَسُنَّ .

وإن رفع النعتُ اسمًا ظاهرًا كان بالنسبة إلى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر ، وأما في التثنية والجمع فيكون مفردًا فيجري مجرى

الفعل إذا رفع ظاهرًا ، فتقول : مررتُ برجلٍ حَسَنَةٍ أمُّهُ، كما تقول : مررتُ برجلٍ حَسُنَتْ أمُّهُ ، وتقول : مررتُ بامرأتينِ حَسَنٍ أبواهما ، وبرجالٍ حَسَنٍ آباؤهم ، كما تقول : حَسُنَ أبواهما ، وحَسُنَ آباؤهم(١) .

البيان :

التعبير بـــ(موافقة النعت متبوعه) أولى من التَّعْبِير بـــ(موافقة النعت منعوته) ، وهذا ما رآه ابن مالك ، ونقله عنه السيوطي(٢) ؛ لسببين :

أحدهما : أَنَّ المنعوتَ إِنَّمَا يصدق حَقِيقَة على الْمُتْبَعِ بما هو له في اللفظ والمعنى ، نحو (الطالب) في قولك : جاء الطالبُ المجتهدُ ، ولا يصدق حَقِيقَة على الْمُتْبَعِ بما هو له في اللفظ لا المعنى ، نحو (الطالب) في قولك : جاء الطالبُ المجتهدُ أخُوهُ ، وكلا النوعين مرادٌ . قال ابن مالك : " متبوع النعت يعم ذا الجاري عليه لفظًا ومعناه لما بعده ، كـــ: رأيتُ رجلاً طويلاً ثَوْبُهُ ، قصيرةً قامتُهُ . فلذلك قلت : ويوافق المتبوع ، ولم أقل : ويوافق المنعوت، لأَنَّ المنعوتَ إِنَّمَا يصدق حَقِيقَة على مُتْبَعٍ ما هو له لفظًا ومعنى ، لا على الْمُتْبَع لفظًا لا معنى ، وكلا النوعين

---

(١) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك٢/٩٤٧، ٩٥٠، وشرح ابن عقيل على الألفية ٣/١٩٢، ١٩٣.

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣/٣٠٧ ، والمساعد ٢/٤٠٢، وهمع الهوامع ٣/١٤٥.

مرادٌ"(١) .

وَالثاني : أَنَّ التعبير بموافقة النعت المنعوت يَشْمَل النعت الْمَقْطُوع، وَلا تجب الْمُوَافقَة فِيهِ ، وَلا يُطلق عَلَيْهِ تَابعٌ(٢) **، بل تكون جملته مستأنفة لا محلَّ لها من الإعراب.**

---

(١) شرح التسهيل ٣٠٧/٣ .

(٢) ينظر : همع الهوامع ٣ / ١٤٥.

المسألة الرابعة عشرة :
التعبير بـ(البدل المطابق) أولى من التعبير بـ(بدل الكل من الكل)

تقديم :

من أقسام البدل : البدل المطابق ، والمراد به ما يريده النحويون بقولهم : (بدل الكل من الكل) ، وهو البدل المطابق للمبدل منه المساوى له في المعنى ، نحو : مررت بأخيك زيدٍ ، وزُرْهُ خالدًا .

ولا يحتاج البدل المطابق إلى ضمير يربطه بالمبدل منه ؛ لأنَّهُ نفس المبدل منه في المعنى ، كما أنَّ جملة الخبر التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج لرابط([1]) .

البيان :

التعبير بـــ(البدل المطابق) أولى من التعبير بـــ(بدل الكل من الكل)؛ لوقوعه في اسم الله - تعالى - كما في قراءة غير نافع وابن عامر وأبي جعفر M 4 5 6 7 8 9 : ; < = > ? @ A B C D E F G H I J K L L L([2]) ، فـــ(اللهِ) بدلٌ من (الْعَزِيزِ) ، بدل مطابق ، ولا يقال فيه :

([1]) ينظر : شرح ابن عقيل على الألفية ٣/ ٢٤٩، والتصريح ١٩٢/٢.

([2]) سورة إبراهيم – من الآيتين : ١، ٢، وقد قرأ الثلاثة المذكورون برفع اسم الجلالة على أنَّهُ مبتدأ خبره الموصول بعده ، أو خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : =

بدلُ كلٍّ من كلٍّ ، لأنَّ الْكُلَّ يُطلق على ما يَقْبل التَّجْزِيء ، فعند الإطلاق تدل كُلٌّ على ذي أجزاء ، وذلك ممتنعٌ هنا ؛ لأنَّ الله - تعالى - منزَّهٌ عن التَّجْزِيء(١) .

قال ابن مالك : " وذكْر المطابقة أولى ؛ لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى ، بخلاف العبارة الأخرى ، فإنها لا تصدق إلا على ذي أجزاء ، وذلك غير مشترط ، للإجماع على صحة البدلية في أسماء الله - تعالى- ... "(٢) **، وردَّدَ ذلك المرادي في شرحه على الألفية**(٣) .

وقال الشيخ خالد : " وسماه الناظم في النظم البدل المطابق ، وخالف الجماعة في تسميته بدل كل من كل ، لوقوعه في اسم الله - تعالى - ... ولا يقال فيه : بدل كل من كل ، وإنما لم يقل ذلك ، لأنَّ كلاًّ إنَّما يطلق على ما يقبل التجزيء ، فعند الإطلاق تدل كل على ذي أجزاء، وذلك ممتنع هنا ، لأنَّ الله - تعالى - منزهٌ عن ذلك"(٤) .

واعترض ابن عقيل تعبير الجمهور وصاحب التسهيل (بدل كل من كل) ، بعدم اطراده ، واقترح تسميته بدل موافق من موافق ، وذلك حيث يقول : " هكذا عَبَّر الجمهور ، ولا يطرد؛ لوقوعه حيث لا يصدق ذلك ،

هو اللهُ، ينظر : النشر ٢٩٨/٢، وتقريبه/١٢٨ ، وإتحاف فضلاء البشر ١٦٦/٢.

(١) ينظر : التصريح ١٩٢/٢، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١٢٤/٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٢٧٦/٣، ١٢٧٧ .

(٣) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ١٠٣٦/٢ .

(٤) التصريح ١٩٢/٢ .

نحو: M? @ A B D L والجيِّد أن يقال : بدل موافق من موافق ؛ وبعض المغاربة يقول : بدل الشيء من الشيء ، والمقصود إبدال لفظ من لفظ ، مع كونهما لمعنى واحد"([1]) .

([1]) المساعد ٤٣٠/٢.

المسألة الخامسة عشرة :
التعبير بـ(التفريق المجرد) أولى من التعبير بـ(التقسيم) في معاني (أو)

تقديم :

أو : حرف عطف . ومذهب الجمهور أنَّها تشرك بين التابع والمتبوع في الإعراب ، لا في المعنى ؛ لأنَّك إذا قلت : قام زيد أو عمرو، فالفعل واقع من أحدهما . ومذهب ابن مالك : أنَّها تشرك في الإعراب والمعنى ؛ لأنَّ ما بعدها مشارك لما قبلها في المعنى الذي جيء بها لأجله، ألا ترى أن كل واحد منهما مشكوك في قيامه ، وذلك ما لم تقتضِ إضرابًا .

ولـــ(أو) عدة معانٍ ، منها :

أولاً - الشك ، نحو : قام زيد أو عمرو .

ثانيًا - الإبهام ، نحو M> = < ? @ A CD| L N M LK J I H G F(١) **، والفرق بينهما أنَّ الشك من جهة المتكلم ، والإبهام على السامع .**

ثالثًا - التخيير ، نحو : خذ دينارًا أو ثوبًا .

رابعًا - الإباحة ، نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين ، والفرق بينهما جواز الجمع بين الشيئين في الإباحة ، ومنع الجمع في التخيير.

---

(١) سورة سبأ – الآية : ٢٤ .

خامسًا - التقسيم ، ويراد به تقسيم الكليِّ إلى جزئياته ، أو الكل إلى أجزائه ، نحو قولك : الكلمة اسم أو فعل أو حرف(١) .

البيان :

أبدل ابن مالك في التسهيل وشرحه التقسيم بـــ(التفريق المجرد) ، ومثله بقول الله - تعالى -: M ! " # $ % & ' ( ) * + , - L(٢)، **وقوله – عز وجل -: M1 2 3 4 5 6 7 8 L**(٣) ، **وقوله – عز وعلا -: M ! " # $ % & L**(٤) ، " **والمراد بوصف التفريق بالمجرد خلوه من الشك والإبهام والإضراب والتخيير ، فإنَّ مع كل واحدٍ منها تفريقًا مصحوبًا بغيره ، والتعبير عن هذا المعنى بـــ(التفريق) أولى من التعبير عنه بـــ(التقسيم)؛ لأنَّ استعمال (الواو) فيما هو تقسيم أجود من استعمال (أو) ، كقولك : الكلمة : اسم وفعل وحرف ، فالاسم ظاهر ومضمر ، والفعل ماضٍ وأمر ومضارع ، والحرف عامل وغير عامل"**(٥) .

---

(١) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك١٠٠٩/٢، والجنى الداني/٢٢٨، وشرح الأشموني٣/ ٩٠، ١٠٥، ١٠٦.

(٢) سورة النساء – من الآية : ١٣٥ .

(٣) سورة آل عمران – من الآية : ١٩٥ .

(٤) سورة البقرة – من الآية : ١٣٥ .

(٥) شرح التسهيل٣/ ٣٦٢، ٣٦٣، وينظر : توضيح المقاصد والمسالك ١٠٠٩/٢، والجنى الداني/ ٢٢٨، ومغني اللبيب ٤٢٢/١، والتصريح ١٧٣/٢، =

وقد عَبَّرَ بعض النحويين عن هذا المعنى بالتفصيل بعد الإجمال ، والمَعْنى في آية البقرة : وَقَالَت اليَهُودُ كونُوا هودًا ، وَقَالَت النَّصَارَى كونُوا نَصَارَى ، فـــ(أو) لتفصيل الإجمال في فاعل (قَالُوا)[1] .

وهمع الهوامع ٢٠٦/٣.

([1]) ينظر : الجنى الداني / ٢٢٨، ومغني اللبيب ٤٢٦/١، وحاشية الصبان ١٠٨/٣.

المسألة السادسة عشرة :
التعبير بـ(ما أصله الفعل أو ما هو به أولى) أجود من التعبير بـ(الغالب فيه)

تقديم :

من الأسماء الممنوعة من الصرف : العلم الموازن للفعل الماضي أو المضارع أو الأمر، والمعتبر من وزن الفعل ثلاثة أنواع :

النوع الأول : الوزن الذي يخصُّ الفعلَ ، وهو الذي لا يوجد في غير الفعل إلا قليلاً ، نحو: (خَضَّم) علم على بلد ، قال الراجز:

لولا الإلهُ ما سَكَنَّا خَضَّمَا

والنوع الثاني : الوزن الذي الفعلُ به أولى ؛ لكونه كثيرًا فيه ، نحو : إثْمِد (حجر الكحل) ، وإصْبَع (واحدة الأصابع) ، علمين مسمًّى بهما ، فإنَّ وجود موازنهما في الفعل الأمر من الثُّلاثيّ أكثر منه في الاسم ، كفعل الأمر من (ضَرَبَ) فإنَّهُ موازنٌ لـ(إثْمِد) ، وفعل الأمر من (ذَهَبَ) فإنَّهُ موازنٌ لـ(إصْبَع) .

والنوع الثالث : الوزن الذي الفعلُ به أولى ؛ لكونه مبدوءًا بزيادة تدلُّ على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم ، نحو: أفْكَل (الرِّعْدة) ، يقال : أَخَذه أَفْكَلُ (أصابته رعدة) ، وأحمد ، وأنور ، فإنَّ الهمزة فيها غير دالة على معنًى ، وهي في الفعل المضارع دالة على التكلم ، نحو قولك : أذهبُ ، وأكتبُ ، فكانت أصلاً في الفعل ؛ لأنَّ ما زيادته لمعنى أصلٌ لما زيادته لغير معنى.

البيان :

التعبير عن هذا المانع بأن يقال : يَمنع صرفَ الاسم مع العلمية الوزنُ الذي أصله الفعل ، أو الذي الفعل به أولى أحسنُ من التعبير عنه بـــ(الوزن الغالب في الفعل) ؛ لسببين :

أحدهما : أَنَّ التعبير بـــ(الوزن الغالب في الفعل) يَبْطُل بـــ(أفْعَل)؛ إِذْ هُوَ فِي الأَسْمَاء أَكثر ، إِذْ مَا من فعلٍ ثلاثيٍّ إِلا ولَه أَفْعَلُ اسْمًا ، إِمَّا للتفضيل أَو لغيره ، وَقد جَاءَ أَفْعَلُ فِي الأَسْمَاء من غير فعْلٍ ، كـــ: أَجْدَل ، وأَخْيَل ، وأَرْنَب .

وَالثاني : أَنَّ وزن (فَاعَل) بِفَتْح العين لا يكَاد يُوجد فِي الأَسْمَاء إِلا فِي نَحْو : خَاتَم بفتح التاء ، وَهُوَ فِي الأَفْعَال أَكثر من أَن يُحْصَى كـــ: ضَارَب ، وَقَاتَل ، ولَو سُمِّي بِخَاتَم صُرِفَ ؛ فظهر من ذلك أَنَّ الْمُعْتَبر كَون الوزن أولى بِالفعل من الاسْم ، وَوجه الأَوْلَوِيَّة أَنَّ لتِلْك الزَّوَائِد فِي الْفِعْل مَعَانيَ ، وَلا معنى لَهَا فِي الاسْم ؛ فَكَانَت لذَلِك أصلاً فِي الْفِعْل([1]) .

([1]) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٢١٢، وشرح الأشموني ٣/ ٢٥٨، ٢٥٩، وهمع الهوامع ١/١١٢.

المسألة السابعة عشرة :
التعبير بـ(لام الطلب) أولى من التعبير بـ(لام الأمر)

تقديم :

من عوامل جزم المضارع : لام الطلب ، وهي : الموضوعة لطلب الفعل وجزمه ، وأكثر النحويين يقولون : لام الأمر .

تُحَرَّكُ بالكسر؛ لضرورة الابتداء ، إذ أصل لام الطلب السكون؛ لأن الأصل عدم الحركة ، لكن منع منه أنها قد تكون فى الابتداء ، والابتداء بالساكن متعذر ، فكسرت(١) .

وقيل : إنَّها كُسِرت حملاً على لام الجر ؛ لأنَّها أختها فى الاختصاص بنوع معين وعملها فيه ، ولأنَّ عملَها نقيضُ عملها ، ومن كلامهم حمل النقيض على النقيض ، كما يحمل النظير على النظير(٢) .

وقال العيني : " وإنما كُسِرَتْ ، ومن حَقِّ حروف الهجاء الواردة على هجاء واحد أن تفتح ؛ فرقًا بينها وبين لام التأكيد التى تدخل المضارع ، نحو : إِنَّ زيدًا لَيضربُ "(٣) .

---

(١) ينظر: التصريح ٣٩٥/٢، وهمع الهوامع ٥٣٨/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٩، والجنى الداني /١١١، وحاشية الصبان ٤/٤.

(٣) وسائل الفئة فى شرح العوامل المائة /١٥٠، ١٥١.

وإذا وقعت اللام الطلبية بعد الفاء أو الواو أو ثم جاز تسكينها؛ رجوعًا إلى الأصل في المبني ، ومشاكلة عمله ، نحو قوله – تعالى -: فَلْيَسْتَجِيبُواْ ﴿ لِى وَلْيُؤْمِنُواْ بِى ﴾[١] ، وقوله - عزَّ وجلَّ -: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾[٢] .

البيان :

وتسمية هذه اللام بـ(اللام الطلبية) أولى من تسميتها بـ(لام الأمر) ؛ لأنَّ العبارة الأولى أوفى وأشمل لحالات اللام الثلاث ، وهي:

الحالة الأولى : طلب الفعل على سبيل الاستعلاء ، يُسَمَّى الأمر ، كقوله – تعالى -: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾[٣] .

والحالة الثانية : طلب الفعل على سبيل الخضوع ، يُسَمَّى الدعاء ، نحو قوله - عزَّ وجلَّ -: ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[٤] .

والحالة الثالثة : طلب الفعل ممن يساويك ، يُسَمَّى الالتماس ،

---

(١) سورة البقرة - من الآية : ١٨٦ .
(٢) سورة الحج - الآية : ٢٩ .
(٣) سورة الطلاق - من الآية : ٧.
(٤) سورة الزخرف - من الآية : ٧٧ .

كقولك : لِتَفْعَلْ ، ولِيَقُم[١] .

وذلك لأنَّ طلب الفعل إذا ورد من الأعلى للأدنى فهو أمرٌ ، وإذا ورد من الأدنى للأعلى فهو دعاءٌ ، وإذا ورد من المساوي فهو التماسٌ[٢] .

وإنما سمَّاها النحويون لام الأمر ؛ لأنَّهُ الأصل فيها[٣] ، ولكنَّها عبارة قاصرة ، وليست وافية .

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٥٤١/٢، والجنى الدانى /١١٠، والتصريح ٣٩٥/٢.

(٢) ينظر: الجنى الدانى /١١٠، والتصريح ٣٩٥/٢، والنحو الوافي ٣٦٦/٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٥٨/٤.

المسألة الثامنة عشرة :
التعبير بـ(لا الطلبية) أنسب من التعبير بـ(لا الناهية)

تقديم :

من جوازم المضارع : لا الطلبية ، وهي الموضوعة لطلب الكف عن الفعل وجزمه ، وتخليصه للاستقبال ، وتُسَمَّى بـــ : لا الناهية .

وَالأَكْثَر أَن يليها فعل الغَائِب والمخاطب ، كقوله – تعالى -:

M e d _ _ f g h i j k l m n o p q r s

t u _ _ v w L (١) .

وَمجيء فعل الْمُتَكَلّم بعدهَا قَلِيل جدًّا(٢) **، نحو قول النابغة الذبياني: [من البسيط]**

لاَ أعْرِفَنْ رَبْرَبًا حُورًا مَدَامِعُهَا ☆ كَأَنَّ أبْكَارَهَا نِعَاجُ دَوَّارِ(٣)

البيان :

التعبير بـــ(لا الطلبية) أنسب من التعبير بـــ(لا الناهية) ؛ لأنَّ

---

(١) سورة الإسراء - من الآية : ٣٣.

(٢) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك٣/١٢٦٥ ، والجنى الداني/٣٠٠، والتصريح٢/٣٩٣، والنحو الوافي٤/٣٦٧.

(٣) البيت في ديوان الشاعر/٧٥، والكتاب ٣/٥١١، والرَّبْرَبُ : القطيع من البقر، والنِّعَاجُ : إناث البقر ، ودَوَّارُ : اسم موضع أو وادٍ .

عبارة (لا الطلبية) شاملة لحالات (لا) الثلاث ، وهي :

الحالة الأولى : إن كان طلب الكف عن الشيء صادرًا من الأعلى إلى الأدنى فالمراد بها النهي ، وتُسمى لا الناهية ، نحو قول الله – عز وجل -: M ! " # $ % & ' ( ) * + , - . / 0 1 2 L[1] .

الحالة الثانية : إن كان طلب الكف عن الشيء صادرًا من الأدنى إلى الأعلى فالمراد بها الدعاء ، وتُسمى لا الدعائية ، نحو قول الله – جل جلاله -: M ¶ · ¹ º » ¼ ½ ¿ À Á Â Ã Ä Å Æ Ç È É Ë Ì Í Î Ï Ð Ñ Ò L[2] .

الحالة الثالثة : إن كان طلب الكف عن الشيء صادرًا من المساوي إلى نظيره فالمراد بها الالتماس ، وتُسمى لا التي للالتماس ، نحو قول الأخ لأخيه : لا تُهْمِلْ عَمَلَكَ ، ولا تتأخرْ عن المحاضرات .

وعبارة (لا الناهية) تضم الحالة الأولى فقط ، وتعجز عن الأخريين.

---

(١) سورة الحجرات - من الآية : ١٢.

(٢) سورة البقرة - من الآية : ٢٨٦.

المسألة التاسعة عشرة :

التعبير بـ: كيف أنت ؟ أولى من التعبير بـ: كيف حالك ؟

تقديم :

كيْفَ مبنيّةٌ على الفتح ، ولها صدر الكلام ، وهي اسْم لدُخُول الْجَار عَلَيْها بِلا تَأْوِيل فِي قَوْلهم : على كَيْفَ تبيع الأحمرين ؟ ولإبدال الاسْم الصَّرِيح مِنْها في نَحْو قولك : كَيْفَ أَنْت أصحيح أم سقيم ؟ وللإخبار بِها مَعَ مُبَاشَرَتها الْفِعْل فِي نَحْو : كَيْفَ كُنْتَ ؟ فبالإخبار بِها انْتَفَت الحرفية ، وبمباشرة الْفِعْل انْتَفَت الفعلية .

ولها استعمالان ([1]) :

أحدهما : أن تكون أداة شرط غير جازمة ، ويجيء بعدها فعلان متفقان في اللفظ والمعنى ، مثل قولك : كيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ . قال سيبويه: " وسألت الخليل عن قوله : كيف تصنعُ أصنعُ . فقال: هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء ، ومخرجها على الجزاء ، لأنَّ معناها على أي حالٍ تكن أكن "([2]) .

والثاني : أن تكون اسم استفهام يُستفهم به عن الأحوال - وهو

([1]) ينظر : مغني اللبيب ١٣٢/٣ -١٣٦.

([2]) الكتاب ٦٠/٣.

الغالب فيها – استفهامًا حقيقيًّا ، أو غير حقيقيٍّ بأن يراد به التعجب، فإن كان ما بعدها يحتاج إلى خبرٍ ، كانت في محل رفعٍ على الخبرية في نحو قولك : كيف أنتَ ؟ وفي محل نَصْبٍ على الخبرية في نحو قولك : كيْفَ كانت رِحْلَتُك ؟ وكَيف ظَنَنْتَ زيدًا ؟ وكَيْفَ أعْلَمْتَهُ فَرَسَكَ ؛ لأَن ثَانِي مفعولي (ظَنَّ) وثالث مفعولات (أَعْلَمَ) خبران فِي الأَصْلْ .

فإن كان ما بعدها لا يحتاج إلى خبر ، كانت في محل نَصْبٍ على الحالية ، نحو قولك : كَيْفَ أتَيْتَ ؟ وكَيفَ جَاءَ زيدٌ ؟ والمعنى : على أَيِّ حَالَةٍ أتَيْتَ ؟ على أَيِّ حَالَةٍ جَاءَ زيدٌ ؟

البيان :

التعبير بـــ(كيف أنت ؟) أولى من التعبير بـــ(كيف حالك ؟)؛ ولذلك نقول لمن يسأل عن حال شخص ، أو شخصين ، أو أشخاص، أو الأسرة، أو القبيلة ، فيقول : كيف حالُكَ ؟ وكيف حالُكما ؟ وكيف حالُكم ؟ وكيف حالُ الأسرةِ ؟ وكيف حالُ القبيلةِ ؟

نقول له : إنَّ الأفصح في كلامك ، والأدق في عبارتك ، والأولى في قولك أن تقول: كيف أنتَ ؟ وكيف أنتما ؟ وكيف أنتم ؟ وكيف الأسرةُ؟ وكيف القبيلةُ ؟ من غير ذكرٍ لكلمة (حال) ؛ لأنَّ كيف موضوعة للسؤال عن الحال ، فلا حاجة لذكرها معها ، ولم أر في عبارات الأقدمين إرداف كَيْفَ بكلمة (حال) ، ولا في كلام الحذاق من النحويين المتأخرين، وإنما رأيناها في كلام بعض المحدثين(١) ، وسمعناها تدور على ألسنة

---

(١) ينظر : جامع الدروس العربية ، لمصطفى الغلاييني (المتوفى سنة : =

عامة الناس دون خاصتهم من أولي العلم .

وفي هذا التعبير ذي الأولوية إيجاز يضاف إلى ما تفيده كيف من إيجاز ، قال ابن السراج : " وأما (كيفَ) فسؤال عن حال ينتظم جميع الأحوال , يقالُ : كيف أنتَ ؟ فتقول : صالحٌ وصحيح , وآكلٌ وشارب ، ونائمٌ وجالسٌ وقاعدٌ , والأحوال أكثر من أن يحاط بها ، فإذا قلت : كَيْفَ فقد أغنى عن ذكر ذلك كلهِ "([1]) .

١٣٦٤هـ) ٢٦٨/٢، والنحو المصفى ، لـ: د/ محمد عيد /١٠٢، ٤٥٣، ٤٧٤.

([1]) الأصول في النحو ٢/ ١٣٦.

الخاتمة

تلك تسع عشرة مسألة نحوية قد خلت ، وبان في كلٍّ منها موطن الدقة والأولويَّة ، ومحلّ الجودة والأحسنيَّة ، وموضع المناسبة والأفضلية ، ولم يبق أمام الدارس العربي النبيه إلا أن يؤثر في كلامه التعبير الفاضل دون المفضول ؛ وأُذكره بالأمور الآتية :

أولاً – الدقيق أن يقال : من علامات الاسم : (الجر) لا أن يقال : من علامات الاسم : (حرف الجر) ، وأن يقال : من علامات الاسم : (النداء) دون أن يقال : (حرف النداء) .

ثانيًا - العبارة الموفقة أن تقول : مما يُعْرب بعلامات فرعية (الأمثلة الخمسة) لا أن تقول : مما يُعْرب بعلامات فرعية (الأفعال الخمسة) .

ثالثًا - الثبات على العنوان الشامل دون القاصر ، فلتقل : هذا باب (الجمع بألف وتاء مزيدتين) ، وهذا باب (الْمُعَرَّف بأداة التعريف)، ولا تقل : هذا باب (الجمع المؤنث السالم) ، وهذا باب (المعرَّف بأل) .

رابعًا – إيثار التعبيرات الدقيقة على غيرها ، أَلا فلتعبّر بـــ(أل) الموصولة لا بـــ(الألف واللام) ، ولتلهج بـــ(الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر) دون(الحروف الناصبة الاسم الرافعة الخبر) ، ولتعبّر بـــ(البدل المطابق) لا بـــ(بدل الكل من الكل) ، ولتعبّر بـــ(التفريق المجرد) لا بـــ(التقسيم) في معاني (أو).

خامسًا – النطق بالعبارات الملائمة الوافية دون غيرها ، فـــ(أفعال المقاربة) ، و(النائب عن الفاعل) ، و(اسم التفضيل) ، و(موافقة النعت متبوعَهُ) ، أوفى بالمراد من قولك : (كاد وأخواتها) ، و(المفعول الذي لم

يسم فاعله) ، و(أفْعَل التفضيل) ، و(موافقة النعت منعوته) .

سادسًا – اقتضت العربية جودة التعبير بـــ(ما أصله الفعل أو ما هو به أولى) دون (الغالب فيه) ، وفصاحة التعبير بـــ: كيف أنت ؟ لا التعبير بـــ: كيف حالك ؟

سابعًا – النائب عن الفاعل والبدل المطابق مصطلحان خالصان لابن مالك ؛ فهو واضعهما ، والذاكر الأول لهما ، ثم حذا حذوه من ارتضاهما من النحويين اللاحقين .

هذا ، والحمد لله على ما وفَّق وهدى ، والصلاة والسلام على النبي المجتبى ، وعلى آله وصحبه ومن بهداهم اقتدى .

الباحث

أهم المصادر والمراجع

- القرآن الكريم ﴿ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود/١].

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للبنا الدمياطي، تح د/ شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب : بيروت ، ومكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى تح د/ مصطفى النماس ، توزيع مكتبة الخانجى بالقاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- الأشباه والنظائر ، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

- الأصول فى النحو ، لابن السراج ، تح د/ عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٨م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب : عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ/ محمد محيى الدين، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، طبعة جديدة منقحة سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان ، تح د/ حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، تح/ محمد باسل عيون السود ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- تقريب النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، تح/ إبراهيم عطوه عوض ، دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

- التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام ، لشمس الدين محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ، تح د/ عبد الرحمن على سليمان ، دار الفكر العربى بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- جامع الدروس العربية ، لـ: مصطفى الغلاييني ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، الطبعة الثامنة والعشرون ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادي ، تح د/ فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على الألفية ، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابى الحلبى (بدون تاريخ) .

- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بدون تاريخ).

- الخصائص لابن جنى تح/ محمد على النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- دليل الطالبين لكلام النحويين ، للشيخ مرعي المقدسي، تح/ إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية ، الكويت ، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

- ديوان النابغة الذبياني ، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.

- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، دار الفكر للطباعة ، النشر والتوزيع (بدون تاريخ).

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ/ محمد محيى الدين ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

- شرح التسهيل لابن مالك وابنه ، تح الدكتورين/ عبد الرحمن السيد ومحمد بدوى المختون ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب للجوجري ، تح/ نواف بن جزاء الحارثي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م .

- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تح د/ عبد المنعم هريدي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، دار المأمون للتراث (بدون تاريخ).

- العين للخليل بن أحمد تح الدكتورين/ مهدى المخزومي ، وإبراهيم السامرائي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر ١٩٨٥م.

- قواعد الأحكام في مصالح الأنام ، لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام الملقب بسلطان العلماء ، راجعه وعلق عليه : طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩١ م .

- كتاب سيبويه تح/ عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ١٩٧٧م.

- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تح د/ محمد كامل بركات ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى : الجزء الأول سنة ١٤٠٠هـ١٩٨٠م ، والجزء الثانى سنة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .

- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تح د / عبد اللطيف الخطيب الكويت ، الطبعة الأولى : ١٤٢١هـ٢٠٠٠م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، للإمام الشاطبي ، تح د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

- المقتضب للمبرد تح د/ محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

- النحو المصفى ، لـد/ محمد عيد ، الناشر: مكتبة الشباب ، بدون (ط – ت) .

- النحو الوافي ، لعباس حسن ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الخامسة عشرة .

- النشر فى القراءات العشر لابن الجزري ، أشرف على تصحيحه/

على محمد الضباع ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بدون تاريخ).

- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تح د/ عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية بالقاهرة (بدون تاريخ).

- وسائل الفئة فى شرح العوامل المائة ، للعيني ، تح د/ خالد أبـــو جندية ، دار الطباعة المحمدية ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـــ - ١٩٩٢م.

☆☆☆☆☆